الفصل الخامس : تمويل التعليم

- **مفهوم التمويل في التعليم :**

يعرف بأنه عملية تعبئة وادارة الموارد المالية و النقدية من اجل تحقيق الأهداف التربوية و التعليمية والبحثية والاجتماعية والاقتصادية المرسومة بشكل كفوء و فاعل للحصول العوائد التعليمية المستهدفة ، ويتطلب تحقيق هذه الاهداف الى خطه تعليمية تربوية والتي بدورها تحتاج الى خطة مالية سنوية مرافقة لها تعتمد على مصادر التمويل المتاحة التي تختلف بأختلاف المكان و الزمان و مستوى التطور الاقتصادي و الهيكلي للدولة و نوع نظامها الاقتصادي و السياسي . و تهدف عملية التمويل اساسا الى سد الانفاق في التعليم اذ ان كلا المتغيران يرتبطان ويوثران على بعضهما بشكل تبادلي اذ ان أي تغيير في حجم التمويل سيؤثر على حجم الانفاق كما ان اي تغيير في حجم الانفاق سيؤثر على ما هو مخصص من التمويل المالي .

- **العوامل المؤثرة في حجم تمويل التعليم :**

يتأثر حجم تمويل التعليم بعوامل عدة أهمها ما يلي:

١. **حجم الانفاق على التعليم : اذ يتوقع زيادة حجم التمويل المخطط بسبب زيادة الانفاق السنوي المتوقع نتيجة زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم فضلا عن النمو السكاني للتعليم و من ثم يتوقع النمو المستمر في حجم التمويل السنوي .**
٢. **طبيعة وشكل النظام الاقتصادي والإداري: يتاثر حجم التمويل بطبيعة القرارات التربوية المالية ان كانت مركزية ام لا مركزية ومستوى المرونة الادارية سواء في التمويل ام في الانفاق فضلا عن نوع النظام الاقتصادي راسمالي ام اشتراكي ام مختلط فلكل منهم مرونته في تنويع مصادر التمويل واقلهما مرونة هو النظام الاشتراكي .**
٣. **مستوى جودة التعليم : يتطلب الارتفاع بمستواه يتطلب زيادة في التمويل و الانفاق على المناهج الحديثة والإدارة الحديثة وادخال التقنيات الحديثة في التعليم من وسائل الايضاح و معدات المختبرات و أجهزة ووسائل مختلفة و غيرها .**
٤. **المشاكل الاقتصادية : يتغير حجم التمويل بنوع المشكلة الاقتصادية التي قد تصيب النشاط الاقتصادي في البلاد ومن اهم هذه المشاكل الاختناقات والعجز الحكومي في الميزان الداخلي او الخارجي والانكماش (الركود) الاقتصادي والتضخم النقدي الاقتصادي فجميعهم يسببون اختناقات في حجم التمويل عدا التضخم فهو يسبب زيادة ظاهرية غير حقيقية في قيمة التمويل .**
٥. **وجود التعليم الالزامي والمجاني : تساعد خاصيتي الالزام والمجانية في التعليم على توسيع قاعدة التحاق اغلب فئات المجتمع على التعليم في كافة المراحل الدراسية وبخاصة في المستوى الاساسي من التعليم الذي تؤكد عليه كثير من الدول مما يساعد على توسيع قاعدة الانفاق ومن ثم زيادة حجم التمويل .**
٦. **البنى التحتية التعليمية : اذ يسبب مستوى الاهتمام في تطوير البنى التحتية للابنية المدرسية و ملحقاتها من خدمات تحتية كالملاعب والمسارح والمختبرات على زيادة حجم التموبل للانفاق عليها.**
٧. **مستوى التوسع في فروع التعليم والتخصصات : لاشك ان مستوى التوسع في فروع التعليم ماقبل التعليم الجامعي اوفي التخصصات العلمية والانسانية والتقنية في التعليم العالي يسهم في التاثير على حجم التمويل اللازم لاقامتها .**
٨. **التوسع التعليمي في الريف فضلا عن الحضر**

- **مصادر وطرق التمويل في التعليم :**

تحتاج الدول الى استراتيجية تمويل مستدامة للتعليم فيها قائمة على تنويع التمويل الحكومي فضلا عن المشاركة مع القطاع الخاص في تقاسم تكاليف التعليم ، وعلى هذا الاساس تتنوع مصادر التمويل لاشكال متعددة اهمها مايلي :

١. **التمويل الحكومي : يتمثل التمويل الحكومي بنسبة التخصيصات المالية من الموازنة العامة للدولة لقطاع التربية والتعليم العالي فضلا عن نسبة التخصيصات من موازنة الحكومات و الأقاليم المحلية لهذا القطاع. ويلاحظ في كثير من الدول النامية بان من صفات التمويل للانفاق على التعليم هو تركز المخصص منه على الانفاق الجاري بنسبة عالية مقارنة بالانفاق الاستثماري .**
٢. **التمويل الذاتي للمؤسسات التعليمية : يتم التمويل من خلال فرض الرسوم المختلفة على العملية التعليمية ، ويفضل ان يكون بشكل متوازن بحيث لاتكون عالية فتشكل عبئا كبيرا على الفقراء وبنفس الوقت لاتكون قليلة فتشجع على التسرب والهدر وعدم الالتحاق بالتعليم .**
٣. **اعتماد التبرعات والهبات والاعانات من المنظمات اوالمصارف اوالشركات الدولية من خلال اتفاقيات ثنائية او متعددة الاطراف في تمويل المؤسسات التعليمية اوتاهيلها مثل منظمة اليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التابعة للامم المتحدة وصناديق التنمية لمختلف الدول و منظمات المجتمع المدني الخيرية وغيرها ، وتتوجه هذه الهبات على الدول الفقيرة منخفضة اومتوسط الدخل وغالبا ماتتركز على مستوى التعليم الاساسي الابتدائي .**
٤. **اعتماد القروض الميسره (مدة التسديد طويلة وفوائد قليلة): اذ تقوم ادارات المؤسسات التعليمية بتمويل انفاقها من اموال المصارف المحليه اوالدولية كالبنك الدولي وغيره ضمن شروط ومعايير الشفافية بعيدا عن التسييس وشبهات الفساد .**
٥. **اعتماد نظام القروض للطلبة : وهو وسيلة تتيح للطلبة تحمل تكاليف تعليمهم بضمان شركات او مصارف اومؤسسات حكومية على ان تكون القروض ميسرة وتسدد اقساطها بفترة سماح مناسبة بعد التخرج وبعد الحصول على فرصة العمل وبشكل دفعات شهرية على ان لايتجاوز القسط الشهري ٥% من الدخل او باتفاق عادل بين الطرفين**
٦. **التمويل بمشاركة اولياء الامور: تتنوع اشكال المشاركة سواء بالتبرعات النقدية او العينية او الخدمية وهذا النوع لاخلاف عليه ، او تحميلهم دفع جزء من اقساط تكلفة الطالب السنوية ، وهذا النوع من التمويل جوبه بمعارضين ومؤيدين له ، وسبب الاعتراض للمعارضين لكونه يسبب ضرر بالفقراء ومتوسطي الدخل اما سبب تاييد المؤيدين له فيعتقدون بانها تساعد على توفير مستوى تعليمي افضل اذ ان عدم مشاركة اولياء الامورالتمويل يسبب عدم المبالاة ومن ثم الهدر والرسوب وتضعيف في الجودة التعليمية ، والراي متوازن يدعو الى تحمل اجزء من التكلفة باقساط مريحة ومناسبة لمستوى دخل العائلة مع منح الاعفاءات لطلبة العوائل الفقيرة**
٧. **خصخصة التعليم : وهي تعني تحويل جزء او معظم ادارة ملكية المؤسسات الحكومية الى القطاع الخاص ، وهي على انواع عدة مثل الخصخصة بالادارة وتعني مشاركة القطاع الخاص في ادارة ملكية المدارس الحكومية ، او من خلال بيع وتحويل ملكية المدارس الحكومية الى ملكية خاصة او التعامل معها كشركات مساهمة تطرح اسهمها المالية في سوق المال للاكتتاب العام لتمويلها بمشاركة نسبة حكومية ، وتعمل جميع هذه الاشكال**

من الخصخصة على رفع العبيء المالي عن الدولة وتحقيق اهداف مالية واقتصادية والارتقاء بجودة التعليم .

٨. التمويل بطريقة الاستثمار : وتتم عملية الاستثمار باشكال عدة منها الاستثمار بنظام BOT وهي تعني بناء المدرسة من قبل مستثمر خاص للمشروع ثم تشغيله وادارته وبعد مدة متفق عليها تحول الملكية والادارة الى الحكومة .

٩. التمويل باعتماد اموال الاوقاف الاسلامية : اذ تقوم الاوقاف بتقديم الخدمات التعليمية من السكن والطعام والعلاج ودفع الرسوم وغيرها ، فالاستثمار الوقفي هنا يهدف الى تحقيق منافع اجتماعية وليس منافع ربحية

١٠. التعليم التعاوني : وهويعني التعاون ودمج العمل والتعليم معا اذ يسعى الطلبة في الدول المتقدمة للعمل لتحمل عبئ الانفاق على التعليم فتدعم الجامعات ذلك اذ تقوم بتعليم طلبتها في شركات بعقود عمل تفيد الطرفين اذ يحتاج الطالب للدخل الممنوح له من الشركات للانفاقه التعليمي والخاص كما تحتاج الشركات لكوادر عمل مدربة عمليا ومبتكرة لادامة عملياتها الانتاجية ويساعد هذا التعاون على التحديث والابتكار خلال فترة البحث العلمي الجامعي وبخاصة في الفروع العلمية التطبيقية

١١- نظام الكوبونات (القسائم) التعليمية : وتعرف بانها شهادات حكومية تمنح قيمتها النقدية لاولياء امور الطلبة اوتحول مباشرة لادارات المدارس ، ويعتمد هذا النظام مبادئ عدة مثل مبدا الاختيار للمدارس بحرية ومبدا المنافسة بين المدارس وتتعدد قيمة الكوبون بحسب المستوى التعليمي ويطبق في الدول المستقرة اقتصاديا التي تهدف الى الاعتماد الاكاديمي والجودة في التعليم بكافة مستوياته ، وياخذ التمويل بطريقة الكوبونات اشكال عدة وهي :

ا- من ناحية شمولية الفئة الاجتماعية : تشمل جميع الاسر دون تمييز اوتخصص للاسر الفقيرة فقط

ب- من ناحية ملكية المدارس : يشمل جميع المدارس الخاصة والحكومية او يخصص لاحدها فقط

ج- من ناحية الجنس : يشمل الذكور والاناث او يخصص لاحدهم فقط

د- من ناحية قيمة الكوبون : قيمته تقارب كلفة التلميذ في المدارس الخاصة او الحكومية

ه- من ناحية جهة الدفع : تدفع للمستفيد وهم اولياء امور الطلبة بشكل مباشر او لادارات المدارس التي اختارها المستفيد .

ووعلى هذا الاساس صنفت الكوبونات الى نوعين الكوبونات المفتوحة وهي غير مشروطة بمستوى اجتماعي لاسرة او لجنس معين مع حرية اختيار المدرسة من المستفيد دون شروط وهي الغالبة ، اما النوع الاخر الكوبونات المغلقة وهي مشروطة بمستوى معين من دخل الاسرة او بجنس معين او بالمدارس الخاصة او الحكومية فقط .

ومن منافع هذا النوع من التمويل اجباره ادارات المدارس على اعتماد المنافسة فيما بينها لتقديم افضل جودة تعليمية للحصول على الكوبونات مما يؤدي الى المنافسة في تحسين جودة التعليم للحصول عليها كما انها مفيدة لاصحاب الدخل المحدود والفئات الفقيرة رغم المشروطية الحكومية احيانا في الحصول على الخدمات التعليمية بحسب رغبة المستفيد

- **خطوات تخطيط التمويل التعليمي التربوي:**

تحتاج الخطه التعليميه العامة على كافة المديات الى خطه ماليه متوافقه مع أهدافها و تتطلب مجموعه من الخطوات أهمها:

١. مسح شامل للايرادات والنفقات المباشرة وغير المباشرة المتوقعه من اجل وضع خطة التمويل المستقبليه المطلوبه.

٢. تحديد الأولويات لعمليات الانفاق بعد تحديد فعالية وكفاءة أساليب التمويل المتاحة وتعزيزها بأساليب جديدة للتمويل مثل المشاركة الجزئيه للطلبه لبعض النفقات و الرسوم او الاتصال

بالشركات التي تقدم الخدمات الاجتماعيه للمجتمع كالشركات النفطيه و الاتصالات او ابرام عقود مع الجامعات العالميه او التعاون العلمي معها لتمويل بعض بنود الانفاق كالمختبرات او البحوث المشتركه او الدراسات العليا وغيرها.

ويوضح المخطط الاتي منظومة التمويل في قطاع التعليم كما يلي :

شكل يوضح (منظومة التمويل في قطاع التعليم)